وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عباس لغرور – خنشلة –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

المستوى : ماستر سنة أولى (اقتصاد نقدي و بنكي). **المادة : قانون النقد و القرض**

الاستاذة : عبدلي .

الإجابة النموذجية لامتحان السداسي الأول (دورة عادية)

جواب السؤال الأول– التعليل :

1– لم يمنح قانون المالية لسنة (1971) للخواص حق الملكية في البنوك العمومية ، لأنه كانت هناك سيطرة شبه كلية من طرف الدولة ب معنى سيطرة هذه الأخيرة على رؤوس أموال البنوك وإيداعاتها ومن ثم توجيهها حسب الأهداف التنموية الموضوعة من طرف السلطات العمومية ، وهو ما ألغى كل فرصة نحو استفادة الخواص من حق الملكية في البنوك العمومية. (02 ن)

2– من المؤكد أن الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1980–1989) لم يشهد سياسة وطنية للتنمية في إطار المركزية وعن طريق آليات السوق، إنما كانت سياسة تنموية وطنية في إطار لا مركزية عن طريق التخطيط الموجه من قبل الدولة. (02 ن)

3– تميز قانون 06/88 المعدل والمتمم لقانون 12/86 المتعلق بنظام البنوك والقرض، بإدخال مفاهيم جديدة في تسيير البنوك حسب المنطق الكلاسيكي، والتي أساسها : (02 ن)

– ضرورة استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية في إطار التنظيم الاقتصادي الجديد للاقتصاد والمؤسسات، واعتبار البنك شخصية معنوية تجارية خاضعة لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، بمعنى أن نشاط ه أضحى من هذا التاريخ خاضع لقواعد التجارة و مبدأ الربحية والمردودية .

– يمكن للمؤسسات المالية البنكية اللجوء للجمهور بغرض الإقراض على المدى الطويل ،كما يمكنها أن تلجا لطلب ديون خارجية .

جواب السؤال الثاني :

1 – **المقدمة** : يجب أن تتصب على تمهيد بسيط يتمحور حول الغرض من صدور قانون 10/90 (1 ن).

– **الإشكالية** : تتعلق أساسا بطرح تساؤل مفاده لماذا يعد قانون 10/90 نقطة فاصلة في مسار القطاع المصرفي والمالي الجزائري (1 ن).

2 – **العرض** : يتم التعرض إلى المحاور التالية :

2 – 1 شرح مفصل لأهم آليات عمل النظام المصرفي وفق مبادئ قانون 10/90 والمتمثلة أساسا في: (3 ن) .

– اعتماد نظام مصرفي مبني على القواعد التقليدية في تمويل الاقتصاد الوطني ليحرر الخزينة من عبء القروض الائتمان و يعيد دورها كصندوق الدولة .

– إعادة هيكلة وتأهيل السلطة النقدية من خلال إعطاء الاستقلالية للبنك المركزي وعلاقاته مع باقي المؤسسات المالية والمصرفية المسؤولة عن تسيير شؤون القطاع المصرفي والمالي الجزائري.

– اعتبار مجلس النقد والقرض السلطة النقدية الوحيدة والمستقلة بعد ما كانت مشتتة بين البنك المركزي و الخزينة العمومية .

– اعتماد المرونة في تحديد أسعار الفائدة بالنسبة للبنوك من قبل البنك المركزي.

– الاعتماد على طرق جديدة لتوزيع القروض ، تصبح غير خاضعة لقواعد إدارية، إنما ترتكز على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع .

– تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي مع تحديد طبيعة بينهما.

2 – 2 شرح لأهم تعديلات قانون 10/90 و ما تضمنته من إصلاحات هدفها تنظيم أداء النظام المصرفي الجزائري ؟.

– **تعديل 2003** (1 ن).

– **تعديل 2010** (1 ن).

– **تعديل 2017** (1 ن).

3 – **خاتمة** : يجب أن تكون خلاصة تقييمية لهذا القانون الفاصل في مسار الإصلاحات المصرفية الجزائرية والتي تصاغ في شكل نتائج تحليلية لايجابيات و سلبيات القانون محل الدراسة (2 ن).